

الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/43/430
29 June 1988ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون

البند ٣٩ من القائمة الأولية*

الحالة الاقتصادية الموجة في إفريقيا : برنامج عمل
الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية
في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

مذكرة شفوية مؤرخة في ٣٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨
 وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
 للسودان لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويترشّف بأن يحيط طيباً "إعلان الخرطوم : نحو نهوض لإنعاش الاجتماعيات - الاقتصادي والتنمية في إفريقيا محوره الإنسان" (المرفق الأول) ، الذي اعتمدته المؤتمرات الدوليين المعنى بالبعد الإنساني لإنعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا المعقدود في الخرطوم في الفترة من ٥ إلى ٨ ذار/مارس ١٩٨٨ ، وكذلك القرار رقم ١٠ (د - ٩) (المرفق الثاني) الذي اعتمد الاجتماع الرابع عشر للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا المعقدود في نيامي بالنيجر في الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ .

ويرجو الممثل الدائم للسودان تعميم الوثائقتين المرفقتين بوصفهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من القائمة الأولية ، وعرضهما على اللجنة الجامعية المختصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقدير برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

المرفق الأول

إعلان الخرطوم : نحو نهج لانعاش الاجتماعي - الاقتصادي
والتنمية في افريقيا محوره الاتسان

اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني
للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ،

٧ آذار / مارس ١٩٨٨

دبياجة

١ - انعقد تحت رعاية الامم المتحدة في الخرطوم بالسودان في الفترة من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ مؤتمر دولي معني بالبعد الانساني للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا كجزء من متابعة تنفيذ "البرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" ، وتنفيذ "البرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" ، وكمكملة "المؤتمر الدولي المعني بافريقيا : التحدي الذي يمثله الانتعاش الاقتصادي والتنمية المتتسارعة" المعقد في ابوجا بنجيريا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقد جمع المؤتمر بين نحو ٣٠٠ من مقررى السياسات وصانعي القرارات والمسؤولين الحكوميين والخبراء المهنئين والتقنيين في ميدان التنمية وال المجالات الاخرى المتعلقة بها ، ومعظمهم من البلدان الافريقية ، وجمعت كذلك ممثلين لمنظمات حكومية وغير حكومية ووكالات بمنظومة الامم المتحدة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجهات مانحة ثنائية ومتعددة الاطراف ومختصين آخرين .

٢ - وتم تنظيم المؤتمر بتأييد صادق من حكومة وشعب السودان ، وتمتع المشاركون بالحفاوة البالغة للشعب السوداني . ووجه سعادة السيد الصادق المهدي رئيس وزراء جمهورية السودان خطابا الى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر . وجرت أعمال المؤتمر من خلال سبع دورات عامة وستة افرقة عاملة . وأجرى المؤتمر تحليلات متعمقاً ومفصلاً للحالة في افريقيا ، وبخاصة الازمة الاقتصادية الراهنة وكافة عواقبها بالنسبة لشعوب افريقيا . والمؤتمرون مجمع في اقتضائه بان الازمة التي تواجه القارة الافريقية إنما هي ازمة تؤثر على مجمل الحالة الإنسانية للقاراء وشعوبها رجالاً ونساء على حد سواء . وهي ازمة تشكل تحدياً لبقاء الشعوب الافريقية ذاتها . وهي ازمة للبيئة في افريقيا حيث تزحف الصحراe بسرعة على خصوبة الارض وحيث تتراجع أيضاً الخطوط الساحلية . إنها ازمة في الموارد الطبيعية للقاراء التي تستغل لفائدة المصالح الخارجية أكثر مما تستغل لتلبية الاحتياجات المحلية لافريقيا . وهي ازمة تهدد الثقافات الغنية للشعوب الافريقية كما تمثل في انهيار تماست الاسر بسبب ظروف الواقع الافريقي الباعثة على اليأس . إنها ازمة تهدد باحتياج افريقيا وشعوبها وتزدهرها ، في الحالات المتطرفة ، الى هذه النظرة المحدقة البائسة المرسومة على الوجوه الجائعة لاطفال افريقيا في وسائل الإعلام الدولية . ولكنها ازمة يمكن ويجب التغلب عليها من خلال اجراءات منسقة وحاسمة تتخذها الشعوب الافريقية ومجتمعاتها ودولها عندما يتكون لديها فهم أوضاع للأشار المترتبة على المأزق الحالي وتقوم بوضع خطة عمل حاسمة ومتماكرة بمساعدة المجتمع الدولي وتفهمه .

٣ - ويشجعنا على هذا الرأي أنه على الرغم من أن ضفوط السنوات الأخيرة قد أرهقت افريقيا إلى حد بعيد ، وإن الملايين من الأفريقيين قد عانوا معاناة شديدة ، لا يمكن لاي مراقب غير متخيّر إلا يعجب بالحيوية والقدرة الخلاقة الإنسانية التي تجاهد وتزدهر رغم كل شيء . وقد أدت التخفيضات الكبيرة والقيود المفروضة من جانب الحكومات ، والتخفيضات والقيود في الانتاج الحضري إلى دفع المجتمعات المحلية إلى استنبطاط حلولها الذاتية لمشكلة تلبية حاجاتها الإنسانية الأساسية . ففي كل بلد تكثر مجموعات المساعدة الذاتية ، ورغم ما تعانيه الأسرة الموسعة من إجهاد ، فإنها كثيرة ما توفر سبل البقاء لكثير من أفرادها ، ويمكن العثور على أمثلة للجهود المجتمعية في كل قرية تقريبا . ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالامكانيات الهائلة للطاقة والقدرة الخلاقة الإنسانية وإيجاد الطرق لاستخدامها بدلا من تجاهلها في كل عملية الانعاش الوطني والتنمية الوطنية . ولهذه الأسباب وغيرها ، نكرر أن أزمة افريقيا رغم ضخامتها ، يمكن و يجب التغلب عليها .

٤ - ونود بصفتنا مشتركين في هذا المؤتمر الذي جاءت الغلبة الساحقة من أعضائه من القارة الافريقية أن نسجل صوتنا الجماعي فيما يتعلق بالقضايا التي قمنا بمناقشتها وبناء عليه نصدر "إعلان الخرطوم" هذا .

أولا - تقييم عام لحالة الإنسان في افريقيا

٥ - حيث أن الكائن البشري يشكل محور كل تنمية ، فإن حالة الإنسان هي المقياس الشهائي الوحيد للتنمية . وتحسين تلك الحالة لازم للكائنات البشرية الفقيرة والضعيفة التي تشكل أغلبية شعوبنا في افريقيا . فرجال ونساء افريقيا هم العوامل الرئيسية والفايات التي من أجلها وبها يجب تبرير أي برنامج للتنمية وتنفيذها .

٦ - ومن المؤسف أن حالة الإنسان لمعظم الأفريقيين قد تدهورت بصورة مفجعة على مدى العقد الماضي . فقد انخفض الدخل الحقيقى انخفاضا حادا بالنسبة لجميع الأسر المعيشية والعائلات تقريبا . وزاد استفحال سوء التغذية ، وانخفض الانتاج الغذائي بالنسبة لعدد السكان ، وتدهورت نوعية وكمية الخدمات الصحية والتعليمية . وحولت المجاعة والحرب عشرات الملايين من الكائنات البشرية إلى لاجئين ومشددين . وفي حالات كثيرة ، انعكس اتجاه الانخفاض البيطري الذي كان قد تحقق في وفيات الرضع وفي معدل الوفيات من الأمراض الوبائية التي يمكن الوقاية منها . وفي الوقت نفسه ازدادت الحالة سوءا فيما يتعلق بالبطالة والعمالة الناقمة .

٧ - كما أدت أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان التي يشنها نظام جنوب افريقيا ضد بلدان الجنوب الافريقي الى فرض تكاليف بشرية واقتصادية باهضة تفوق كثيراً أرقام الميزانيات العسكرية وضحايا المعارك . فمن بين الوفيات التي بلغت مليوناً تقريباً في الجنوب الافريقي نتيجة لعدوان جنوب افريقيا على مدى الفترة الممتدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ ، بلغ عدد قتلى الحرب بالمعنى الضيق نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص . ويرجع معظم خسائر الانتاج التي بلغت ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار تقريباً الى إشاعة الفوضى والخسائر في المحاصيل الزراعية والانتاج الوطني .

٨ - وللإنتاج والجوانب الاقتصادية الأخرى من التنمية - لا سيما التوزيع - أهمية حاسمة . وقيام القراء بالانتاج حيوى إذا أريد لهم أن يصبحوا أكثر قدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية على الأقل . ولكن السؤال عنمن ينتفع ماذا له نفس القدر من الأهمية . فإن إنتاج الغذاء والسلع الاستهلاكية الأساسية والمدخلات الزراعية ومواد البناء والخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المياه النقية ، فضلاً عن المصادرات ، كلها أمور ضرورية لتحسين حالة الإنسان . فالاختلالات التي لا يمكن أن تستمر مسلسلة لا يمكن تجاهلها .

٩ - وللختلالات في التنمية نفس ما للاختلالات التجارية من أهمية . فارتفاع معدل وفيات الرضع يتطلب نفس الاهتمام المباشر والجدي الذي يولى لارتفاع معدلات التفخيم أو للعجز الكبير في الميزانية . ذلك أن اختلالات التجارة والتضخم والختلالات الميزانية هي في نهاية الأمر عقبات خطيرة في طريق التنمية لأنها حواجز تمنع القراء من القدرة على انتاج المزيد ، والضعفاء من البقاء وتأهيل أنفسهم ، والدولة والمجتمع من توفير فرص الخدمات الأساسية للجميع .

١٠ - ولذلك فإن من الاختبارات الأساسية لجميع برامج الاستقرار والتكييف والتنمية معرفة ما إذا كانت هذه البرامج ستعمل منذ إنشائها على تحسين حالة الإنسان أم ستؤدي ، على العكس ، إلى تفاقمها . وللخدمات الاجتماعية وبرامج تنمية الموارد البشرية عائد كبير في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة سواء بالمعايير الاقتصادية أو بالمعايير الإنمائية الأوسع .

١١ - وهذه الخدمات والبرامج ضرورية لإزالة الاختلالات التي لا يمكن احتمالها لأن المساعدات الخاصة بالبيضاء والتأهيل المقدمة إلى أكثر الفئات تأثيراً . وهي الاجئون الدوليون والمشدرون ، والمعوقون ، والشباب ، والنساء والأطفال - تشكل عنصراً هاماً

في عكس خسائر الانتاج . وبالمثل فإن اشتراك المورد الاساسي الاكبر في افريقيا - وهو سكانها النشطون اقتصاديا البالغ عددهم ٢٥٠ مليون نسمة تقريبا - في الانتاج لازم لإعادة النمو والتنمية .

١٣ - وتعد الاستراتيجية التي محورها الإنسان المتبعه في تنفيذ خطة عمل لأنسوس ، وبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي ، وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أساسية لبلوغ مطامح الشعوب الافريقية وتلبية احتياجاتها وبخاصة الأغلبيات الفقيرة والضعيفة منها . ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال تعبئة الموارد وتوزيعها واستخدامها على نحو مناسب . ولتحقيق ذلك ، سيكون من الضروري اصلاح التنسيج المجهد والممزق لمجتمعاتنا ، وجعل المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرارات فعالة ، وكفالة الحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والقضاء على السياسات التي تميز ضد الأقليات والمجموعات الضعيفة .

١٤ - إن إحرار تقدم في النهوض بحالة الإنسان في افريقيا يعتمد على هيكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونطتها وإطارها السياسي . ولذلك ، يجب الاعتراف بالمشاكل ومواطن الضعف في هذه المجالات ، ويتعين بذلك محاولات لمعالجتها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية . وهذا لازم أيضا لأن الازمة الاقتصادية التي واجهتها افريقيا منذ أواخر السبعينيات وجدت مرتعا خصبا في مواطن الضعف الهيكلي والسياسي التي ولّت الجراثيم التي أسرعت بحدوث التدهور غير المحتمل في حالة الإنسان .

١٥ - ومن المشاكل الأساسية مشكلة سرعة معدل نمو السكان والتوزيع غير المتكافئ وغير الاقتصادي للسكان من مختلف الفئات العمرية . وللشباب من السكان مطالب كبيرة في مجال الخدمات التعليمية والطبية وسائر الخدمات الاجتماعية ، في حين أن دخول عدد كبير من خريجي الكليات والمدارس في سوق العمل سنويا يخلق اختلالا بين عرض العمل والطلب عليه .

١٦ - وثمة عامل هيكلي آخر يتمثل في التحيز للحضر والتوزيع غير المتكافئ اجتماعيا للعوامل الحاسمة والموارد اللازمة للتنمية البشرية مثل العمالة والدخل والغذاء والتنمية والصحة والتعليم . وكما هو معروف جيدا فإن هذا التوزيع قائم على التحيز ضد أغلبية السكان الذين يعيشون أساسا في المناطق الريفية ومحاباة الأقلية ذات الصوت المسموع سياسيا في الجيوب الحضرية . وقد حجبت القضايا الاقتصادية الشواغل الاجتماعية ومنعت البلدان الافريقية من إيلاء الاهتمام اللازم للبعد الإنساني والعامل الإنساني .

١٦ - وفي نهاية الامر ، فإن ما يزيد على عقدين من عدم الاستقرار ، وال الحرب والتعصب والقيود المفروضة على الحرية وحقوق الإنسان للأفراد والجماعات ، وكذلك الإفراط في تمركز السلطة وما يصاحب ذلك من قيود على المشاركة الشعبية في صنع القرارات ، أدى إلى إفساد الإطار السياسي اللازم لإيجاد تنمية بشرية صحية . وفي هذا الإطار ، قيست بشدة حواجز كثيرة من الأقارب إلى تحقيق أفضل ما لديهم في مجال الانتاجية وزيادة رفاههم ورفاه مجتمعهم . وفي أوقات الأزمات الاقتصادية ، تمهد الفشل الاجتماعي والافتراض القوي سياسيا بينما تتهاوى الفشل الأضعف إلى حالة من الحرمان المتزايد أو الاضطراب الاجتماعي أو الجوع أو المرض أو الموت .

ثانيا - البعد الانساني لبرامج التكيف الهيكلي

١٧ - وتترتب على الأسباب المذكورة أعلاه نتائج تتمثل في البيئة الرهيبة والعيش على هامش المجتمعات والموت الفعلي للملاليين قبل الأول . وبسبب قسوة الأزمة الأفريقية ، بدأت البلدان ، الواحد إثر الآخر ، في وضع برامج للتكييف الهيكلي في محاولة منها لوقف تدهورها الاقتصادي ولتحقيق تحول في أوضاعها . وإن ظاهر ، فإن غالبية هذه البرامج ، سواء منها المعونة وطنية أو الموضوعة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجتمع المانحين يمزق نسيج المجتمع الأفريقي . وبخلاف من أن تحسن الظروف الإنسانية ، فإن بعض برامج التكيف قد زادتها تفاقما لأنها قاصرة وميكانيكية وذات منظور زمني قصير للغاية .

١٨ - وبرامج التكيف الهيكلي قاصرة لأنها كثيراً ما تنفذ كما لو كانت المواريثات المالية والتجارية والسعوية غايات في حد ذاتها أو كأنها مجموعة وسائل فعلية لزيادة الانتاج . ولا تلقى أوجه الاختلال في الظروف الإنسانية من حيث اتمالها بالعملة والدخول والتغذية والصحة والتعليم أولوية مماثلة لنواحي الاختلال في الاقتصاد الكلي . وما لم يجعل برامج التشبيت والتكييف إزالة أوجه الاختلال في الأحوال الإنسانية أهدافاً محورية لها ، فمن يتمنى لها ، إلى أن يحدث ذلك ، أن تهيئ لأفريقيا دينامية النمو والتنمية .

١٩ - وتلك البرامج ميكانيكية للغاية لأنها لا تستند بقدر كاف إلى الحقائق الواضحة والاقتصادية والانسانية والثقافية أو لأنها غافلة عن الاحسان بتلك الحقائق . ويزداد هذا تفاقما بفعل قصور الترابط مما يسمح بأن تظل التغيرات بين النماذج الكلية والحقائق الاطارية غير ملحوظة إلى حد كبير ، كما أنه لا يمكننا تقدير السرعة التي

يتسنى بها توسيع الانتاج ولا المجال الذي يتم فيه ذلك أو من يقومون به أو وسيلة تحقيقه . وبذلك يظل اثرها فيما يتعلق بالظروف الانسانية غير ممتد على نحو كاف ببدلا من أن تكون مركزا لتحديد الهدف وصوغ السياسة و اختيار البرنامج او المشروع .

٢٠ - وهي ذات منظور زمني قصير جدا . فلا يمكن لاfricania أن تنتظر ريثما يتحقق التوازن الخارجي والتوازن المالي قبل أن تسعى إلى تحسين الظروف الانسانية ، كما لا يمكن إرجاء الاستثمار الانساني الطويل الأجل الذي يهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية والعملية والتقنية والانتاجية العاملة في مجال التوازن البيئي . وهذا أمر جوهري لتحقيق وضع اقتصادي أكثر استقرارا وأقل تاثرا بالعوامل الخارجية وهو ما نطبع إلى تحقيقه للقاراء الافريقيه .

٢١ - وفضلا عن ذلك ، يجب أن تسجل صراحة أن الاطار الخارجي الذي يواجه اfricania ما يرج يتدهور . إذ أن خسائر معدلات التبادل التجاري في سنة ١٩٨٦ فاقت بكثير صافي تحويلات الموارد إلى اfricania . ولا يتلقى برنامج اfricania ذو الأولوية للانتعاش الاقتصادي دعم التحويلات التسهالية الجديدة ولا التخفيف من أعباء الديون الذي يتصوره لازما والذي التزم المجتمع الدولي بتوفيره بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في اfricania . وليس هذا مجرد رأي اfricania - فقد ردد البنك الدولي مرارا نفس الرأي وكذلك الفريق الاستشاري التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعنى بالتدفقات المالية لافريقيا ، وهو مؤلف في معظمها من مصرفين ممارسين .

٢٣ - إننا نرحب بزيادة برامج التثبيت والتكتيف بالبعد الانساني ، المعرج عنه على نطاق واسع في المجتمع الدولي ، غير أن هذا ليس كافيا بحال من الاحوال ، فلا تزال الشغرة عريضة بين الإعراب عن الاهتمام والتتنفيذ الفعلي للبرامج . فعنصر البعد الانساني تشكل إضافات ، كثيرة ما تدرج بعد بدء العمل في البرامج بوقت طويل ، ببدلا من أن تشكل جزءا لا يتجزأ من تصميمها العام . وكثيرة ما تهبط الفئات الفقيرة والأكثر تضررا اللازم خدمتها إلى مستوى ضحايا برنامج التثبيت ، ببدلا من معالجة الظروف الانسانية لكل الفقراء والأكثر تضررا بمعنى الكلمة .

٢٤ - ولا نتردد ، في ضوء كل ما تقدم ، في أن نؤكد من جديد الموقف الرئيسي وضرورة توافر البعد الانساني ضمن برامج التثبيت والتكتيف الهيكلي ، لأننا مقتنعون تماما بأنه لا يمكن لدولة ما أن تكون عظيمة ومزدهرة إذا كانت غالبية شعبها فقيرة وسيئة التنفيذية وأمية وبائسة وضعيفة ضعفا مزمنا .

٢٤ - ونحن ننحدد ، بوجه عام ، خمسة مجالات متميزة يجب أن يتركز عليها المزيد من الإدراك والعمل من جانب الحكومات الأفريقية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي عامة . فيجب أولاً ، أن يتم تصميم جميع برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ورسدها بوصفها جزءاً من الاطار الطويل الأجل للتنمية الأفريقية ولذلك يجب أن تتمشى هذه البرامج ، بصورة قاطعة ، مع أهداف وطموحات الشعوب الأفريقية حسبما أوضحتها خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية . ويجب شانياً ، أن يشكل البعد الانساني نقطة ارتكاز برامج التكيف . ويجب ثالثاً ، أن تُدمج في سياسات التكيف الهيكلي عمليات التكيف الملازمة للقطاع الاجتماعي . ويجب رابعاً ، مراعاة ما ترتبه السياسات الكلية من نتائج على الفقراء والضعفاء لا يقصد وضع برامج إضافية تمويهية مؤقتة ومستقلة فقط ، وإنما لجعل تخفيف الفاقدة المطلقة والنسبية وإزالة التحيزات القائمة على أساس الجنس ، عناصر وعوامل لا تنفصل عن برامج التكيف . وأخيراً ، يجب إدراج الجوانب والمعايير الاجتماعية ضمن مجلل عملية رصد برامج التشبيه والتكيف الهيكلي .

٢٥ - إننا نرى أن المسؤلية الرئيسية للحكومات الأفريقية تتتمثل في إعطاء مرونة أكبر لمجمل الاطار الكلي الذي يعاد توجيه هذه البرامج في نطاقه .

٢٦ - ويجب وضع برامج التكيف الهيكلي بحيث تكمل جهود الحكومات الأفريقية الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأجل . وبالتالي ينبغي لها أن تسهم ، من خلال تأثيراتها على الاقتصاد والشيخاج الاجتماعي الأفريقي ، في المحافظة على حقوق الإنسان الأساسية والحربيات الرئيسية وأن تساعد على إزالة السياسات التي تنتهي على تمييز ضد الأقليات والغافلات الأشد تضرراً . وقبل كل شيء ، ينبغي لتطبيق تدابير التكيف الهيكلي أن تقييد للأفريقي كرامته بوصفه كائناً بشرياً لا أن تidual منها .

٢٧ - إننا إذا نضع هذه الاهتمامات نصب أعيننا ، نطرح في المفحالت التالية ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات مفصلة .

ثالثاً - التوصيات

٢٨ - على ضوء التحليل السابق ، تُقترح الاستنتاجات والتوصيات التالية لكي تنظر فيها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بكل عناء . ونأمل بإخلاص أن تراعي هذه التوصيات عندمنا تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين في عام ١٩٨٨ باستعراض منتصف الأجل لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي

والتنمية في أفريقيا . و حتى قبل ذلك ، نأمل أن تقوم كل حكومة ووكالة دولية ومنظمة غير حكومية بمراجعة هذه التوصيات مراعاة تامة وأن تنفذها بأية طريقة تراها مناسبة ، بالنظر إلى ولاية كل منها .

الف - إدخال العامل الإنساني في الانتعاش وعملية التكيف الهيكلي

٢٩ - بالنظر إلى أن القصد من التكيف الهيكلي هو تعسين الاحتمالات المتعلقة بالتنمية الأطول أجلًا ، ينبغي أن يتضمن تصميم وإطار برامج التكيف الهيكلي مقاصد وأهداف التنمية الطويلة الأجل . ولما كان تعسين ظروف الإنسان ورفاهه هو المهدى النهائي للتنمية ، يلزم أن تدخل برامج التكيف الهيكلي العامل الإنساني في تصميمها وتنفيذها . ولتحقيق هذا الهدف ، ندعو إلى اتخاذ الإجراءات التالية على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية :

الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني

١١ هناك حاجة ماسة إلى استعادة مركزية أهداف التنمية الطويلة الأجل
وإجراءاتها في أفريقيا .

١٢ ولتحقيق هذه الفكرة ، تدعو الحاجة إلى أن تقوم البلدان الأفريقية
بتصميم برامجها للتكيف الهيكلي كجزء لا يتجزأ من أهدافها الإنمائية
الطويلة الأجل . وينبغي أن تستخدم هذه البرامج المحلية كأساس
للمناقشة مع مجتمع الجهات المانحة ، المتعددة الأطراف والثنائية .

١٣ وفي هذه العملية ، يلزم إظهار البعد الإنساني في تعريف الاهداف
الطويلة الأجل وفي أولويات ومكونات عملية التكيف الهيكلي على حد
سواء .

١٤ وينبغي أن تترجم كل حكومة أفريقية تصريحاتها - بشأن مركزية
القطاعات الاجتماعية في عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية ، حسبما
عبر عنها برنامج أفريقيا ذو الأولوية للانتعاش الاقتصادي وبرنامج عمل
المم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا - إلى
إجراءات فعلية . وعلى وجه الخصوص ، يتعين توجيه نداء خاص إلى
الحكومات لكي تقوم على وجه السرعة بتنفيذ تعهداتها بتخصيص ما بين
٢٠ و ٢٥ في المائة من ميزانياتها السنوية للقطاع الزراعي .

- ١٥١ عند تصميم برامج التكيف ، يتبين اجراء تحليل دقيق لبيان اي فئات السكان اشد تضرراً أثناء فترة التكيف ، ومقدار احتياجاتها والطرق والوسائل التي يمكن بها تلبية هذه الاحتياجات ، وبخاصة احتياجات القراء ، أثناء عملية التكيف وبعدها .
- ١٦١ لجعل حماية القراء جزءاً لا يتجزأ من التكيف ، يتبين أن تتمشى الاستراتيجية الأساسية في تعزيز قدرتهم الانتاجية عن طريق تحسين الحصول على الموارد والاصول الانتاجية .
- ١٧١ عند تصميم برامج التكيف والتنمية ، يجب ايلاء اهتمام واضح لمسائل الجنس للتعجيل بإدماج المرأة في عملية التنمية بامرها . فهو جزء إدراك واضح للمساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة للتنمية ، تتوفّر فرصة جديدة لإحراز تقدّم كبير في هذا الاتجاه .
- ١٨١ يتبين إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة ، ولاسيما الأطفال ، والمسنون ، والمعوقون واللاجئون والمشددون . ويتبيّن أن يتضمّن تصميم برامج التكيف جوانب دعم الموظفين المستفيض عنهم بسبب تخفيف الوظائف لتمكينهم من أن يسّحروا أرباب أعمال قادرّين على الامتناع . ويتبيّن أن يتضمّن هذا الدعم توفير التدريب والارهاد والخدمات الاستشارية .
- ١٩١ عند صنع قرارات السياسة العامة فيما يتعلّق بمسألة الامانات ، يتبين إجراء تحليل شامل للأثار التي ترتّبها تلك القرارات على الفئات المتضررة أكثر من غيرها ، ويتبيّن إذا أمكن ، إيجاد نُهج بديلة ، ولاسيما بقصد القراء والفئات الضعيفة .
- ٢٠١ يتبين أن يعالج الأمن الغذائي وتتابعه الأساسي المتمثل في الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، بإعطائهم الأولوية القصوى في تصميم سياسات التكيف والانتعاش والتنمية .

ينبغي وجود قدر أكبر من الانفتاح في عملية تصميم مجموعة تدابير التكيف ، داخل الحكومة وخارجها على حد سواء : وعلى وجه الخصوص ، ينبغي أن يكون أرباب الأعمال ونقابات العمال والغاثات الأخرى ذات الصلة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالعملية لتحسين تصميم البرامج وضمان تفهمهم وتأييدهم لها على وجه أكمل .

١١١

الإجراءات التي تتخذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

ستلقى الإجراءات الوطنية مساعدة كبرى أو ستواجه عقبات جساماً حسب تأثير البيئات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . ولتحقيق هذه الغاية ، يلزم أن تتخذ البلدان الأفريقية المزيد من الخطوات الإيجابية لتحقيق السلم والاستقرار وحقوق الإنسان والتضامن الأفريقي .

١١١

ينبغي أن تقوم مصارف البيانات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، مثل دائرة عموم إفريقيا للوثائق والمعلومات (باديس) بتعزيز برامجها لزيادة ونشر المعلومات والبيانات الحالية المتعلقة بالآحوال الاجتماعية والانسانية في إفريقيا ، لتحقيق جملة أمور منها تسهيل رصد وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي .

١٣

ينبغي أن تقوم البلدان والمؤسسات الأفريقية وكذلك المنظمات الدولية بتبادل الخبرات ودراسات متعمقة بشأن خيارات التكيف الهيكلي التي تراعي مراعاة ثامة أموراً منها :

١٣

(أ) البعد الإنساني ،

(ب) التوافق مع التنمية الطويل الأجل ،

(ج) مشاركة الشعب مشاركة تامة في تصميم وتنفيذ البديل .

١٤

ينبغي أن تتخذ المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية إجراءات مناسبة لتعزيز وتحسين قدرات ومهارات البلدان الأفريقية في مفاوضاتها مع شركائها في التنمية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتكيف الهيكلي .

١٥ في الأجل الطويل ، تدعو الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التعاون على المعبددين الإقليمي ودون الإقليمي لضمان تسارع خطى التنمية الأفريقية الطويلة الأجل وقابليتها للاستمرار . وفي هذا الصدد ، ينبغي أيضاً أن تحاول الحكومات الأفريقية أن توفق بين انشطة مؤسساتها المختلفة في ميدان تنمية الموارد البشرية .

الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي

١٦ نظراً للتکاليف الاجتماعية المرتفعة لبرامج التكيف الهيكيلي ، ينبغي أن يسعى متدوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى كفالة كون الضمانات الكافية والشاملة لحماية الفئات الضعيفة والبعد الإنساني مضمونة في تلك البرامج من البداية . وفي هذا الخصوص ، نرحب بتعهد البنك ومتذوق النقد الدولي في هذا الصدد في الآونة الأخيرة ونتحث علمس تنفيذه على وجه السرعة .

١٧ ينبغي أن تضاعف المنظمات الدولية جهودها في وضع واستخدام مؤشرات مناسبة لرصد البعدين الإنساني والاجتماعي لعملية التكيف رصداً دقيقاً .

١٨ ينبغي أن يولي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلاً أدوارهما المختلفة بوصفهما منسقين للأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة ،عناية شاملة للبعد الإنساني للتکيف عند التحضير لهذه المجتمعات وتجهيز وسائلها وإجراء المناقشة فيها .

بيان - إيلاء اهتمام خاص للقطاع الاجتماعي والفئات الضعيفة

٢٠ إن الناس في أفريقيا هم أشمن مصادر قوتها . ولذا فإن تنميتهما الاجتماعية السليمة شرط ضروري لإجراء تحول منتج في القارة وقابل للإدامة . ومع هذا ، فلختصرة طويلة جداً وقعت الفالبية العظمى من سكان أفريقيا ، ولاسيما النساء والأطفال ، في براثن الفقر وإنعدام المناعة إلى جانب ما يوجد عادة من أشخاص محروميين ومعوقيين ولاجئين ومشردين . وحيث تقطن الفئات الأكثر تأثراً المناطق المهملة الريفية والمحيطة بالمدن أصبحت الأحوال المعيشية لا تتحمل في كثير من الأحيان في السنوات الأخيرة نتيجة للازمة الاقتصادية وتدابير التكيف الهيكيلي . والمشكلة الأساسية هي أن السياسات

الرسمية لم تبد في الاونة الاخيرة إلا اهتماما ضئيلا ولم تعط إلا اولوية مخففة جدا للقطاع الاجتماعي والفتات الضعيفة في المجتمع .

٢١ - ولذا ، نوصي بشدة باتخاذ الاجراءات التالية على وجه السرعة :

الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني

١١) ينبعى اتخاذ تدابير لنشر أنماط تنمية منصفة تقوم على إضفاء الطابعين الديمقراطي واللامركزي على عملية اتخاذ القرار .

١٢) ينبعى ، حتى في أوقات فرض قيود شديدة على الموارد كما شهد في أثناء فترات التكيف الاقتصادي ، بذل محاولات لكفالة توفير الحدود الدنيا المقبولة من الأغذية والخدمات الاجتماعية ومن امكانية الوصول اليها ، ولاسيما بالنسبة للفتات الضعيفة . وعلاوة على ذلك يجب استخدام المعونة الغذائية ، بوصفها جزءا كبيرا من المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا ، من أجل الدعم المباشر للأمن الغذائي ، ولاسيما لكفالة حمول الفتات الضعيفة على الأغذية في أوقات التكيف الهيكلي .

١٣) ينبعى أن ينصب تركيز أولويات الاستثمار على القطاع الريفي بغية زيادة العمالة والانتاجية والدخول الريفيية والحد من الفقر في المناطق الريفية .

١٤) ينبعى على الحكومات التي لم تتعف وتنفذ سياسات مكانية وطنية حتى الآن أن تفعل ذلك على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل كليمونجارو لعام ١٩٨٤ .

١٥) إن وقف الجفاف والتصحر الحاليين الناجمين عن إساءة استعمال الموارد الطبيعية المتعددة لفترات طويلة ، وتعزيز الاشخاص الفعفاء بصفة خاصة في المناطق الريفية للخطر ، والاهتمام بالتنمية القابلة للدامنة والاعتبارات الطويلة الأجل ، لا الفوائد العاجلة والسرعية ، ينبعى أن تكون هي المبدأ الغالب الذي يحكم جميع خطط وبرامج ومشاريع التنمية . وفي كل خطة وبرنامج ومشروع تنمية اجتماعية -

اقتصادية ينبغي أن يمثل حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمحافظة على النظم الإيكولوجية والتوازن البيئي ، مكونا أساساً أصيلاً .

١٦١ ينبع إتاحة الفرص للنساء من أجل زيادة مشاركتهن في العمليات السياسية وعملية اتخاذ القرار على جميع الأصعدة في دولهن ، ولاسيما في مراكز السلطة الوطنية . وي ينبغي ، عند الاقتضاء ، تقديم التدريب الملائم للمرأة لكتافة هذه المشاركة .

١٧١ ينبغي تنفيذ استراتيجيات التعجيل ببناء الطفل وبقائه على قيد الحياة (على سبيل المثال ، التحسين المستagger التكلفة والعلاج بالاماهة الفموية) بغية الحد من الارتفاع الشديد لمستويات الوفيات والأصابة بالأمراض بين الرضع والاطفال .

١٨١ ينبغي بذل المزيد من الجهد لإتاحة فرص العمالة المنتجة للشباب وإدماجهم بمزيد من الفعالية في عملية التنمية .

١٩١ ينبغي بذل جهود متضادة لتفعيل الاتجاهات السائدة إزاء المعوقين بغية إعادة تأهيلهم وإدماجهم في صلب عملية التنمية .

الإجراءات التي تتخذ على الصعيدين دون الأقليمي والإقليمي

١١١ ينبغي أن تولي مؤسسات التنمية والبحث والتدريب والتمويل على الصعيدين الأقليمي ودون الأقليمي في برامج عملها أولوية الاهتمام لقضايا المرأة والشباب والفتات الضعيفة في إفريقيا ، ولاسيما المسننين والمعوقين واللاجئين والمشردين .

١٣١ ينبغي أن تضع الحكومات في كل منطقة دون اقليمية سياسات وخططها كي تعالج معًا الآسيا الجذرية لمشاكل اللاجئين والمشردين . وينبغي ، قدر الامكان ، اتخاذ ترتيبات ، لتسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية .

الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي

٣٢ - يتبين أن تكشف المنظمات الدولية جهودها ، بالتعاون مع البلدان الأفريقية ، في وضع واستعمال مؤشرات ملائمة لكي تردد وتقيس بها عن كثب التقدم المحرز في تحسين أحوال الرفاهية الإنسانية . ويتبين أيضا استنباط أدوات للانذار المبكر فيما يتعلق بتدحرج الأحوال الإنسانية .

جيم - تنمية القوى العاملة واستخدامها على المدى الطويل

٣٣ - تعتمد توقعات التنمية في إفريقيا على المدى الطويل على مواردها البشرية . وإن تحقيق البلدان الأفريقية لأهداف برنامج إفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، وخطة عمل لاغوس يتطلب تعزيزا كبيرا لقدراتها على تنمية مواردها البشرية واستخدامها على نحو ملائم . ويتبين أن تهدف هذه الجهود إلى تعزيز قاعدة الموارد البشرية وتوسيعها وجعلها أكثر ارتباطا بالتنمية ، مع تجنب تبديدها من خلال نقص استخدام القوى العاملة أو فقدانها من خلال نزوح الائمة وأن تهدف إلى رفع المستويات الانتاجية ، وأسماها في مجال الزراعة ، من خلال سياسات وبرامج دعم ومساهمات مختلفة من جانب القطاع العام .

٣٤ - وفي ضوء الملاحظات السالفة ، يُوصى بما يلي :

اجراءات تتخذ على الصعيد الوطني

١١ - يتبين تكثيف الجهد للتوسيع في التعليم الابتدائي والأساسي ، وأسماها في المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية .

١٢ - يجب ، كمسألة ضرورية عاجلة ، تعزيز التعليم العالي والمهني تعزيزا كبيرا وإعادة توجيهه لتضمينه القدرات التي تمكن البلدان الأفريقية من تخريج المستويات المتوسطة والعليا المطلوبة من القوى العاملة .

١٣ - يتبين أن تسع الحكومات إلى زيادة إرتباط التعليم والتدريب بالتنمية لجعل خريجي هذه النظم التعليمية والتربوية أكثر ملائمة للتوظيف ، ولكي تعمل هذه النظم على نحو أفضل في خلق الوظائف بدلا من

تخرج الباحثين عن الوظائف ، ولاسيما في المناطق الريفية والقطاع الزراعي .

٤١ ينبع أن ينصب التركيز على إدخال تحسينات على تدريس العلم والتكنولوجيا في البلدان الأفريقية ، وينبع إيجاد آليات أكثر فعالية لنشر نتائج البحث العلمية والتكنولوجية لغايات التطبيقات والتنمية .

٤٥ ينبع للحكومات أن تستعرض سياسات الإنفاق على التعليم بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية في جميع مجالات التعليم .

٤٥ - وفي ضوء ما تتسم به مشكلتا البطالة والعمالة الناقصة في البلدان الأفريقية من خطورة وما تتسم به توقعات المستقبل في هذا المجال من قيام ، يوصى بشدة بما يلي :

٤٦ أن يكون من بين الأهداف الرئيسية المعلنة لكل خطة تنمية خلق العمالة وتوليد الدخول والحد من الفقر المدقع وعدم المساواة في الدخل فيما بين الأفراد ، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبع إنشاء آليات فعالة للمرصد والتنفيذ لكفالة بلوغ هذه الأهداف .

٤٧ أن تركز أولويات الاستثمار على القطاع الزراعي بغية زيادة العمالة والانتاجية والدخول الريفي والحد من الفقر في المناطق الريفية .

٤٨ زيادة الفرص المتاحة للمرأة لتلقي التعليم والتدريب بغية رفع مستويات مهاراتها وتمكينها من زيادة كفاءتها بوصفها فئة هامة في قوة العمل الأفريقية .

٤٩ بذل مزيد من الجهد لاتاحة فرص العمالة المنتجة للشباب وادماجهـ بمزيد من الفعالية في عملية التنمية .

٥٠ أن توفر الحكومات ظروفاً أكثر ملائمة لتنمية القطاع غير الرسمي الذي يملك امكانيات كبيرة لخلق العمالة في البلدان الأفريقية والتي يمثل أرضاً شرية وخصبة لتنمية الاعمال المحلية .

اجراءات تتخذ على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي

٢٦ - تُتحت الحكومات في مختلف المناطق دون الاقليمية والحكومات في المنطقة بأسرهما على تعزيز أواصر التعاون في مجال تنمية القوى العاملة واستخدامها . ومن ثم ، تُتحت الحكومات على ما يلي :

١١ تكثيف جهودها لإنشاء وصيانة وتعزيز المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية المتخصمة في ميادين محددة من ميادين التعليم والبحث كي تشتهر الدول الأعضاء في الاستفادة منها .

١٢ وضع برامج بحوث مشتركة فيما بين مجموعات البلدان على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي للتركيز على المشاكل الانمائية المشتركة في ميادين مثل العلم والتكنولوجيا ، والطب ، والهندسة ، والزراعة ، والادارة وما إلى ذلك .

١٣ السعي إلى توسيع أسواق العمالة في إطار دون إقليمي بالشروع في برامج استثمار مشتركة لتمويل العمالة مصحوبة بفتح أسواق العمالة دون الاقليمية وتعزيز حرية انتقال الأفراد بغير حد من مشاكل البطالة التي تعاني منها البلدان الأفريقية .

١٤ عقد اتفاقيات فيما بين البلدان داخل إطار دون إقليمي لتعزيز تبادل الخبراء وتيسير حصول الأيدي العاملة الماهرة من بلدان المناطق دون الاقليمية على العمالة في البلدان الأخرى كوسيلة للحد من نزوح الأدمغة من أفريقيا .

١٥ الاشتراك الشراكي تماماً قدر الامكان في برنامج عودة المهارات إلى أفريقيا الذي تتطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وذلك عن طريق استغلال هذا البرنامج للتعرف على القوى العاملة الرفيعة المستوى وتوظيفها لملء الشواغر في قطاعاتها العامة والخاصة ومؤسسات التعليم العالي ، فضلاً عن مناسب المساعدة التقنية داخل بلدانها .

دال - دور المنظمات الإقليمية والدولية وغير الحكومية

١ - الجهات المانحة الثنائية

٣٧ - وناشد المؤتمر البلدان الصناعية ولا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس التعاون الاقتصادي ، تقديم تقارير عما تقوم وما تستطلع به من اصلاحات وتخصيص للموارد دعماً لالتزاماتها في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا .

٢ - دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٣٨ - ولا يمكن للمرء أن يبالغ في اعتبار التدابير الدولية والدعم الدولي أموراً حيوية لنجاح برنامج الانتعاش والتنمية في إفريقيا بأسره . إذ أن هناك عدة تدابير حيوية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي :

١١١ ينبعى للبلدان الأفريقية ترشيد هيكل منظماتها الإقليمية واستخدام المنظمات الرئيسية الحيوية لغرض تنسيق التنمية الأفريقية استخداماً أفضل .

١١٢ ينبعى للمنظمات الإقليمية أن تُعطي الأولوية العليا في تصميم وتنفيذ برامج إنعاش وتنمية القارة للبعد الإنساني ، بما في ذلك حل المنازعات الإقليمية حتى يزيد توفير الموارد النادرة لحماية البعد الإنساني .

١١٣ ينبعى للتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يركز على الاعتماد الجماعي على الذات لحماية البعد الإنساني خلال فترة الانتعاش وما بعدها .

١٤١ تعاني الحكومات الأفريقية من وضع غير موات في مفاوضاتها الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . فيجب التغلب على هذه العقبة . وينبعى للحكومات الأفريقية ، في طلب المساعدة ، أن تتحول إلى المنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية

الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية ، التي تملك القدرة على توفير الخبرة التقنية والسياسية . وبوجه خاص ، ينبغي أن تستغل إلى أقصى حد المعلومات المقارنة التي توفرها اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن طابع برامج التكيف الهيكلي وتفاصيلها وقيودها وذلك لتحسين الوضع التفاوضي للحكومات الافريقية .

٣ - دور المنظمات الدولية

٣٩ - في وسع المنظمات الدولية ومن واجبها أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في مجال الانعاش الافريقي . ويتمثل الشاغل الرئيسي للمؤتمر في وجوب كون هذه المنظمات أكثر حساسية وأشد استجابة للحقائق في البلدان والمجتمعات الافريقية حيث ان الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية تحكم في ديناميات التكيف والانعاش والتنمية . وبالتالي يُقترح ما يلي :

٤١ - ينبغي للمنظمات الدولية العاملة في افريقيا أن تضطلع بالتدابير ذات الأولوية العالية بهدف دعم وتعزيز البعد الإنساني في برامج الانعاش والتنمية في افريقيا .

٤٢ - أن يؤيد المؤتمر اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء فرقه عمل مشتركة بين الوكالات لتقدير احتياجات افريقيا من الموارد البشرية ووضع برنامج عمل ملائم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في ميدان تنمية الموارد البشرية . ويمكن لفرقة العمل هذه ، بين أمور أخرى ، إيجاد طرائق وآليات لتحسين التنسيق في إنجاز التعاون المتبادل في ميدان الموارد البشرية ، وإدارة موارد القطاع العام ، واستخدام الموارد من أجل تنمية الموارد البشرية ، وإيجاد نظم للمعلومات وقاعدة بيانات متكاملة لاغراض تنمية وإدارة الموارد البشرية . وستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بإدارة عملية الرصد الإقليمي وتبادل المعلومات . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي لفرقه العمل أن تضع ، بالتشاور مع الحكومات الوطنية ، خطة مفصلة لتنمية الموارد البشرية لتقديمها إلى اجتماع استثنائي وزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا لاعتمادها .

١٣١ ينبعى للمؤسسات المالية الدولية بذل جهود فورية وعاجلة لحفر تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري المعنى بالتدخلات المالية لأفريقيا ولتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أن الحاجة تدعو بشكل ملح إلى موارد إضافية وتخفيفات في الديون حتى تنبع جهود التكيف في أفريقيا .

١٤١ ويتبين للوكالات الدولية أن تعزز وحداتها الإقليمية والوطنية باتباع الامركزية في السلطة والمسؤوليات والموارد وتخويلها للمكاتب الإقليمية . ويلزم ، بدرجة متزايدة ، اتباع الامركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد ، وتخويلها للمكاتب الإقليمية دون الإقليمية والميدانية .

١٥١ ويتعين على المنظمات الدولية كفالة اتساق أولوياتها مع طموحات البلدان الأفريقية . وفي هذا السياق ، ينبعى أن تتمشى أولوياتها مع الأهداف والأولويات والاستراتيجيات المعلنة لبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وخطة عمل لاغوس .

١٦١ ينبعى لمنظمات الأمم المتحدة أن تبذل كل جهد حتى يتحقق التعاون والتنسيق بين برامجها بفرض حفظ المواد وتجنب الفاقد .

٤ - دور المنظمات غير الحكومية

٤٠ هناك دليل متزايد على استطاعة المنظمات غير الحكومية تقديم اسهام فعال في عملية الانتعاش والتنمية على مستوى القواعد الشعبية . إذ يتتوفر في المنظمات غير الحكومية عدد من الميزات التي يجب البناء عليها وتنقيتها ، لا سيما في سياق تحسين الظروف الإنسانية في أفريقيا . والمقترنات الواردة أدناه مقدمة على أساس الاقتئاع بها ستحقق ، في حالة اعتمادها ، الكثير من المكاسب للفقراء والضعفاء في أفريقيا خلال فترة الانتعاش ولشعوب أفريقيا بوجه عام خلال عملية التنمية :

٤١ ينبعى دائماً للمنظمات غير الحكومية مراعاة أولويات افريقيا واختياراتها القطاعية الخامسة حيث أن هذا هو أضمن سبيل للإسهام في الجهود الوطنية الشاملة .

١٢١ ينبعى للمنظمات غير الحكومية القائمة في بلدان مانحة استمرارها مساعدتها التقنية بفرض استخدام الخبرة الفنية الوطنية باقصى قدر ممكن ، ونقل السلطة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية بقدر الامكان .

١٢٢ على الحكومات الافريقية الاعتراف على الشحو الواجب بالمنظمات غير الحكومية الافريقية وإيجاد الإطار القانوني والمالي لانشطتها . وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تحسن ما تقوم به من تحليل لسياساتها بفرض تضمينها منظورات وتعهدات أطول أجلًا .

١٤١ ينبعى أن يكون للمنظمات غير الحكومية دور هام على الصعيد الدولي في رصد تنفيذ التعهدات الدولية وتحسين الوعي العام بين المواطنين بحقائق البلدان والمجتمعات الافريقية . وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية الافريقية ، حسب الاقتضاء ، على الاستجابة لاحتياجات الإنسانية والاجتماعية للفقراء ، وخاصة في المناطق الريفية حيث ادت برامج التكيف الهيكلي إلى تخفيف الخدمات الاجتماعية .

رابعا - الخلاصة والمتابعة

٤١ - هذا الإعلان ، إذن ، يؤكد ويشدد على أن البعد الإنساني هو شرط أساسى للانتعاش الاقتصادي . ونحن ، الممثلين المجتمعين هنا ، سوف لن نرتفع لمسوغات اقتصادية ، ولن نجيز صيغات اقتصادية ، ولن نطبق مؤشرات اقتصادية ، ولن نسيغ الطابع الشرعي على سياسات اقتصادية لا تؤكّد أولوية الظروف الإنسانية . وهذا يعني بكل بساطة أنه لا ينبعى صياغة أي برنامج للتكيف الهيكلي أو برنامج للانتعاش الاقتصادي لا يمكن تنفيذه دون أن يتضمن في صميمه أولويات اجتماعية وإنسانية مفصلة . فلا يمكن أن يكون هناك تكيف هيكلي حقيقي أو انتعاش اقتصادي في غياب الشرط الإنساني اللازم .

٤٢ - وكيف يُعرَف ذلك الشرط اللازم ؟

٤٣ - يقصد به أساسا وجوب إيلاء الضعفاء والفقراء ، المقتطعين من ديارهم الذين المت بهم المماثب ، والنساء ، والأطفال ، والشباب ، والمعوقين ، والمسنين ، وفقراء الريف وفقراء الحضر ، وكل مجموعة وكل فرد في المجتمع المت به ظروف سيئة بشكل ما ،

الاعتبار الأول في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وهذا مبدأ مقدس للفايضة . وفي خدمة هذا المبدأ تصبح قضيّاً الصحة والتعليم والرفاه وجميع القطاعات الاجتماعية ذات الصلة مكونات لا غنى عنها لكل سياسة وطنية ، وكل برنامج وطني ، وكل خطة وطنية ، وكل تعاون إقليمي أو دون إقليمي .

٤٤ - وي ينبغي لافريقيا أن تتوجه وفقاً لذلك . ولكن افريقيا لا يسعها أن تفعل ذلك بمفردها . فمحور برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ - الذي يشكل هذا الإعلان جزءاً عضوياً من متابعته - يؤكد على مشاركة متقاسمة بين افريقيا وبقية المجتمع الدولي .

٤٥ - وال فكرة واضحة وهي أن تعمل افريقيا وأن يستجيب المجتمع الدولي بقدر مكافئ من خلال الاصلاحات التي يقوم بها المانحون فيه وزيادة مستوى المساعدات . والاخلاص يولد الإخلاص . وهو عقد متتبادل . وتقع على كلا الجانبين التزامات واجبة .

٤٦ - ومن أسف أن المجتمع الدولي لم يدّع بما يتوجب عليه في هذه الملفقة . ولا يزال الانتعاش الاقتصادي الافريقي مهدداً من كل الجهات بالدين المفجع وتدهور أسعار السلع الأساسية ، وركود التدفقات التساهلية ، ومعدلات التبادل التجاري المعقودة . ونظراً إلى أن البعد الإنساني هو الخط الأمامي للانتعاش ، فإن البعد الإنساني يواجه أقصى درجة من الخطر . وإذا لم ينجح التكيف الهيكلي ذو الوجه الإنساني ، فإن تبعية الفشل عنده سوف تُلقى إلى حد كبير على كاهل المجتمع الدولي .

٤٧ - وهذا الاحسان بالإلحاحية هو الروح المحركة لهذا المؤتمر والصفة التي يمطبع بها هذا الإعلان . ولقد انقضى حوالي عامين على الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، وأصبحنا قاب قوسين من استعراض منتصف الأجل الذي يجريه الأمين العام . وسوف ينتهي برنامج عمل الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ . ونحن الآن في سباق مرير مع الزمن . ولا يدعى أحد أن الانتعاش الاقتصادي الافريقي مسألة قصيرة الأجل . ولكن آفاق البعد الإنساني للانتعاش سوف تدرج في الإجراءات التي تتخذ في السنتين القادمتين .

٤٨ - ولهذا فإن توصيتنا الجماعية هي أن يؤيد المؤتمر الثالث للجنة الاقتصادية لافريقيا للوزراء الافريقيين المسؤولين عن تحفيظ الموارد البشرية وتنميتهما واستخدامها ، الذي يلي على الفور ، هذا الإعلان . ولذا فإننا نأمل أن يحيل المسؤول

هذا الإعلان إلى دورة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الوزاري للمجنة الاقتصادية لافريقيا المقرر أن تعقد في نيكاراجوا ، الشيجر ، في منتصف نيسان / ابريل ١٩٨٨ . فإذا ما أقر الإعلان من جديد آتى ، كما نتمنى ، فيتمكن أن يحال مباشرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي ينتظر فيه المجتمع الدولي للدول ذات السيادة بأسره ، في أرفع المحافل ، بوصفه جزءا لا يتجزأ من المتابعة الخاصة ببرنامج عمل الأمم المتحدة .

٤٩ - عندما افتتح رئيس وزراء السودان هذا المؤتمر ، الذي يقف هذا الإعلان شاهداً بباقيا عليه ، دعا إلى إعادة الكرامة إلى المواطن الافريقي ، والحلول السلمية بين الشعوب والدول ، والسعى إلى إحراز حقوق الإنسان الأساسية المتأصلة في روح المحكومين .

٥٠ - وهو يقوله هذا يعكس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويمثل هذا الإعلان ، الذي ينص تركيزه الكلي على البعد الإنساني ، تحدياً لافريقيا والعالم لتحويل الأمنية إلى حقيقة .

المرفق الثاني

القرار رقم ١٠ (د - ٩) الذي اتخذه الاجتماع الرابع عشر
للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا المعقد
في نيماني ، الديجر ، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان /

أبريل ١٩٨٨

اعلان الخرطوم : نحو نهج لانعاش الاقتصادي والاجتماعي
والتنمية في افريقيا محوره الإنسان

إن المؤتمر الوزاري ،

وقد نظر في تقرير مؤتمر الوزراء المسؤولين عن تحفيظ الموارد البشرية
وتنميتها واستخدامها في اجتماعه الثالث المعقد في الخرطوم ، السودان ، في الفترة
من ٩ إلى ١٣ آذار / مارس ١٩٨٨ ، بما في ذلك قراره بشأن إعلان الخرطوم : نحو نهج
للانعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في افريقيا محوره الإنسان ،

وانتباعا منه بالحاجة إلى تدابير عاجلة ومتضadera تتخد على كل من الصعيد
الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لتحسين حالة الإنسان وإدامة الجهود المبذولة
لتنمية الموارد البشرية واستخدامها خلال فترة الانتعاش وما بعدها في افريقيا ،

١ - يؤيد إعلان الخرطوم : نحو نهج لانعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية
في افريقيا محوره الإنسان ،

٢ - يشنی على فرق عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية
بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في
افريقيا على الصعيد الإقليمي وذلك لعقدها المؤتمر الدولي المعنى بالبعد الإنساني
للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بنجاح ،

٣ - يُعرب عن امتنانه لحكومة جمهورية السودان لاستضافتها المؤتمر بسخاء
كبير ، ولا سيما لصاحب الفخامة والرفرفة رئيس وزراء السودان لرعايته للمؤتمر ،

- ٤ - يبحث الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات إعلان الخرطوم يجعل البعد الإنساني محوراً أساسياً لبرامجها المتعلقة بالانعاش والتنمية الطويلة الأجل ؛
- ٥ - يبحث كذلك المؤسسات التمويلية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان الخرطوم بصورة عاجلة ، بغية ضمان انعكاس الاهتمام بالبعد الإنساني انعكاساً كافياً في برامجها المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية ؛
- ٦ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يحيي إعلان الخرطوم إلى اللجنة المخصصة الجامعية التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للاطلاع باستعراض منتصف الأجل لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، وعن طريقها ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ؛
- ٧ - يبحث الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء التدابير اللازمة لتبسيئة منظمة الأمم المتحدة بأسراها والمجتمع الدولي دعماً لتنفيذ توصيات إعلان الخرطوم ؛
- ٨ - يدعو فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى تكثيف جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون بين وكالات منظمة الأمم المتحدة في البحث عن حلول لمشاكل أفريقيا المتعلقة بالتنمية البشرية في سياق الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل ؛
- ٩ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يعمم إعلان الخرطوم على أوسع نطاق ممكن ، ولا سيما على الدول الأعضاء ، وجميع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة ، والبلدان والمؤسسات المانحة ، والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ، ومعاهد التعليم العالي ومؤسسات التنمية القوة العاملة في أفريقيا .
- ١٠ - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا وإلى رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات متابعة وتنسيق ورصد تنفيذ توصيات إعلان الخرطوم وت تقديم تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الخرطوم إلى الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا .
